PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Aqaria**
DATE:	**17-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**60,000**
TITLE :	**15 June Is the Start of Compulsory Use of the Benzene smart Card**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Safaa Lewis – Aziza Samir**

بالتعاون بين «المالية» و«البترول» و«e-finance»

15 يونيو بدء الاستخدام الإجبارى للكارت الذكى للبنزين

بدأت الحكومة العد التنازلى لتطبيق منظومة الكروت الذكية للبنزين والسولار فى محطات الوقود بكافة المحافظات وذلك عن طريق استخدام الكروت الذكية فى الحصول على الوقود تنفيذاً لقرار رئيس الوزراء الخاص بإلزام شركات التوزيع البترولية ببيع الوقود باستخدام الكارت الذكى سواء كارت المستهلك أو كارت محطة تموين الوقود، جاء ذلك خلال مؤتمر «المنظومة الإلكترونية لتوزيع المنتجات البترولية» بمشاركة وحضور ممثلين من قطاع البترول، أبرزهم حمدى عبد العزيز.. وكيل أول وزارة البترول لشئون الإعلام، وخالد عثمان.. نائب رئيس الهيئة العامة للبترول للشئون الداخلية، والدكتور عمرو بدوى.. وكيل وزارة المالية، وإبراهيم سرحان.. رئيس شركة تشغيل المنشآت المالية «آى فاينانس».

صفاء لويس • عزيزة سمير • سارة السويفى

فى البداية يقول الدكتور عمرو بدوى.. وكيل وزارة المالية إن تطبيق منظومة الكروت الذكية للبنزين والسولار سيقضى على ظاهرة تهريب المواد البترولية، من خلال إحكام الرقابة على عمليات شحن ونقل وتداول وتوزيع وصرف المواد البترولية.

وذلك بهدف ضبط الاستهلاك المحلى للوقود وتنظيم آليات السوق خلال الفترة المقبلة، فضلاً عن ترشيد الدعم وتأمين وصوله لمستحقيه وفق القواعد والسياسات التى تقرها الجهات المختصة.

حمدى عبدالعزيز

وأضاف أن المنظومة الجديدة ستسهم فى توفير البيانات السريعة والدقيقة لكميات وقيمة المواد البترولية التى يتم استخدامها وتوقيتات الاحتياج لها على مدار العام بما يمكن متخذى القرار من التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات المناسبة سواء للتمويل أو القرارات الخاصة بدعم المواد البترولية وفق معطيات الموازنة العامة للدولة وتلبية احتياجات شرائح استهلاك هذه المواد.

خالد عثمان

وأضاف أنه لا يوجد تحديد للكميات على الأطلاق ولا توجد أى زيادة فى أسعار المنتجات البترولية المخططة التى تقدم للمواطنين.

ولفت إلى أن تطبيق منظومة الكروت الذكية سيساهم فى توفير المليارات للدولة، وسيوفر عبئا كبيرا عن عاتق الموازنة العامة للدولة قائلاً: إنّ الكارت الذكى سيقلل من عجز الموازنة فيما يخص الدعم المخصص للمواد البترولية، وذلك من خلال تطبيق هذه المنظومة الذكية والتى ستعمل على محاسبة المواطن بسعر التكلفة خارج الدعم إذا ثبت بيع «لتر بنزين أو سولار» خارج الكارت الذكى وذلك منعاً للتلاعب وترشيد الدعم.

وأوضح بدوى أنه اعتباراً من 15 يونيو سيتم الصرف لجميع الجهات غير المسجلة حتى الآن ومنها «الآلات الزراعية، النوك توك، الموتوسيكلات، مواتير المياه، أى جهات أخرى» من خلال كارت المحطة، لافتاً إلى أن القائمين على المنظومة يعدد تقنين أوضاع هذه الجهات لإصدار كروت خاصة بها وعلى رأسها النوك توك والآلات الزراعية.

د. عمرو بدوى

يقول حمدى عبدالعزيز.. وكيل أول وزارة البترول لشئون الإعلام: إن هناك مجهوداً مشتركاً بين المالية والشركة المنفذة للكارت الذكى «آى فاينانس، e-finance» لحصر بيانات لكل المواطنين بمساعدة الإدارة العامة للمرور التابعة لوزارة الداخلية لاستخراج الكروت الذكية.

وأضاف عبدالعزيز أن منظومة الكارت الذكى للوقود ستساهم فى التعرف على المناطق والمحافظات الأكثر استهلاكاً للوقود من أجل تقديم معلومات وافية عنها للجهات المعنية، للمساعدة فى اتخاذ القرارات السليمة والتى على أساسها يتم تحديد الكميات المناسبة من الوقود بهذه المناطق للقضاء على ظاهرة السوق السوداء والحد من عمليات التهريب.

وأوضح عبدالعزيز أن الكارت الذكى خاص بالمركبة وليس المواطن وفى حال بيع المركبة يتم تسليم الكارت مع رخصة المركبة للمشترى فى حال امتلاك المواطن أكثر من مركبة يتم إصدار كارت لكل مركبة، مؤكداً أنه لا يوجد أى تحديد للكميات بالنسبة لأى موديل أو سعة مواتير أو سنة صنع.

ومن جانبه يقول خالد عثمان.. نائب رئيس الهيئة العامة للبترول: إنّ الهيئة تقوم بمتابعة جميع أطراف المنظومة من خلال غرفة المراقبة والتحكم للمنظومة، والتى تتيح الرقابة والمتابعة اللحظية لحركات توزيع المنتجات البترولية من مصادر التخزين (المستودعات) إلى جميع الجهات المستهلكة بجميع أنحاء الجمهورية مشيراً إلى أن الهيئة قامت بتجهيز الفريق المسئول عن هذه المهمة بجميع وسائل الاتصال الممكنة، فضلاً عن مجموعة من الشاشات لمراقبة حركة المواد البترولية بشكل لحظى.

وفى الوقت الذى يشير فيه كارت البنزين الذكى هواجس بعض المواطنين خوفاً من أن يتم تحديد كمية البنزين المستخدمة أكد عثمان أنه لا يوجد أى تحديد للكميات وسيحصل كافة المستهلكين على أى كميات باستخدام الكارت سواء بالكارت الشخصى لمن يملكه أو عن طريق كارت المحطة (وهو كارت يتم توفيره فى جميع المحطات على مستوى الجمهورية لاستخدامه كبديل عن الكارت الشخصى) لمن لا يمتلك الكارت أو لم يتمكن من استخراجه قبل التاريخ المحدد سلفاً (15 يونيو 2015)، كما أنه لايوجد زيادة فى الأسعار وسوف تقوم الهيئة بمخاطبة جميع المحافظات فى نقاط المرور للتعرف على السيارات السارية للترخيص لإصدار الكروت الذكية لتلك السيارات.

وأوضح عثمان أن الأجانب يحصلون حالياً على المواد البترولية بالسعر المدعوم، إلا أنه بعد توزيع البطاقات الذكية بالكامل سيحصلون على المواد البترولية بسعر التكلفة، وتصل كميات الوقود التى تطرحها وزارة البترول فى الأسواق سنوياً إلى 16 مليار لتر سولار و8 مليارات لتر من البنزين بدعم يزيد على 100 مليار جنيه.

ومن جانبه أشاد إبراهيم سرحان.. رئيس مجلس إدارة شركة تشغيل المنشآت المالية e-finance، بقرار رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب الذى ألزم جميع شركات التوزيع البترولية ببيع الوقود باستخدام الكارت الذكى سواء كارت المستهلك أو كارت محطة تموين الوقود بأى كمية يطلبها المستهلك بدون زيادة فى الأسعار، مؤكداً على أن هذا القرار جاء للتيسير على المواطن، حيث أتاح القرار الاختيار أمام الشركات لتقديم المنتج عبر كروت المحطة إلى أن يستطيع المواطن استخراج الكارت الخاص به.

وأوضح سرحان أنّ القرار يلزم المحطة بتقديم الوقود للمواطن إلى أن يتم استخراج الكارت، أو فى حالة بيع المركبة أو استخراج كارت جديد أو فقدان الرقم السرى أو فقدان الكارت، إلى أن يستعيد الكارت الخاص به مرة أخرى.

ولفت سرحان إلى أن قرار رئيس الوزراء أعطى الصلاحيات للهيئة العامة للبترول لتقوم بوضع اللوائح التى تتيح لها تطبيق الثواب والعقاب على المحطات التى لا تلتزم بصرف المخصصات البترولية لها بالشكل الصحيح، لافتاً إلى أن الهيئة قامت بتنظيم هذه القواعد واللوائح وتطبيقها على المخالفين.

استخراج ٧٠٪ من الكروت

وأشار إلى أنّ ما يقرب من 70٪ من الكروت تم استخراجها، بواقع 3.7 مليون كارت تم تسليمها بالفعل، لافتاً إلى أن عدد الكروت الإجمالية لا يمكن تحديده كونه متغيراً، حيث يُضاف يومياً عدد من الرخص الجديدة للمركبات، حيث تقوم وحدات المرور بإخطار الشركة به لإصدار الكروت الذكية الخاصة به، مشيراً إلى ضرورة تجديد رخصة المركبة حتى يمكن إصدار الكارت لها.

وقال سرحان: إنّ المشروع يستهدف تحقيق عدة مزايا أهمها القضاء على ظاهرة تهريب المواد البترولية من خلال إحكام الرقابة على عمليات شحن ونقل وتداول وتوزيع وصرف المواد البترولية، وتأمين وصول الدعم إلى مستحقيه وتوفير البيانات الدقيقة لكميات وقيمة المواد البترولية التى يتم استهلاكها وتوقيتات الاحتياج لها على مدى العام مما يساعد متخذى القرار على التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات المناسبة، وإتاحة نظام دقيق للتسويات المالية اليومية بين وزارة المالية والهيئة العامة للبترول.

وأوضح أن النظام الإلكترونى عند اكتماله سيسمح للدولة بالتعرف على مدى توافر الوقود بالمحطات وفى حالة وجود نقص فى الكميات ببعضها يتم التحرك فوراً لضخ المزيد من الكميات لتلافى حدوث أزمات أو اختناقات فى التوزيع، مؤكدا إيجابية هذه الخطوة على مستوى الاقتصاد القومى ككل، خاصة وأن الحكومة تنظر إلى دعم المنتجات البترولية باهتمام كبير خلال هذه الفترة فى ظل عجز الموازنة العامة للدولة من جانب وعدم توصيل الدعم لمستحقيه من جانب آخر، وهو ما دفعها للتعاون مع أكثر من وزارة وجهة حكومية لإتمام المنظومة بنجاح مما أثمر عن وجود منظومة استطاعت أن تعطى مؤشرات حقيقية حول توزيع المنتجات البترولية، معتبراً أنّ المؤشر الأكثر إيجابية يتمثل فى إقبال المواطنين على استخدام الكروت.

كروت للمزارعين

وأشار إلى التعاون الذى يتم حالياً بين وزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط والإصلاح الإدارى، لبحث كيفية استخدام الكروت الذكية من قبل المزارعين للحصول على المنتجات البترولية المدعمة، موضحاً أن المشكلة التى تواجه المزارعين حالياً فى استخدام منظومة الكروت الذكية هى غياب الوسيط الذى يحدد الآلات الزراعية التى تخدم الأفراد أو الجمعيات الزراعية ومن ثم يقرر أن يصرف لها المنتجات البترولية، كما يحدث مع الهيئة العامة للمرور التى تحدد المركبات التى تستخرج الكروت لها.

إبراهيم سرحان

وأشار إلى أن الشركة تقوم بتشغيل جميع الخدمات فى المنظومة بالكامل سواء الخدمات المالية أو الخدمات اللوجستية فيما يتعلق بالكارت الذكى والجزء الخاص بالتحكم والجزء المالى الخاص بوزارة المالية والجزء اللوجستى مع المحطات على أرض الواقع، مضيفا «حققنا نجاحاً كبيراً خلال الفترة الماضية فى هذا المشروع القومى الضخم، ونأمل أن نلبى احتياجات الحكومة فى هذا الأمر».

وقال سرحان أن الفترة الماضية وباستخدام المنظومة استطاعت الدولة توفير المنتج حيث تم احكام الرقابة والحد من عمليات التهريب والسوق السوداء التى تقدر بمليارات اللترات ومن ثم ضبط المنظومة، موضحاً أنّ استخدام المواطن الكارت الخاص به ساعد الحكومة فى التعرف على كيفية توزيع المنتج بطريقة عادلة دون تلاعب على مستوى الجمهورية.

وشدد سرحان على ضرورة تكثيف الدور الإعلامى لإنجاح هذه المنظومة وذلك لتوعية المواطنين حول أهمية الكروت الذكية ومميزاتها حتى يستطيعوا التكيف مع المنظومة الجديدة، لافتاً إلى أن أهمية استخدام هذا الكارت تتمثل فى الحد من عمليات التهريب من قبل محطات التوزيع، ومن ثم نقص أزمة نقص المواد البترولية.

وأوضح سرحان أنّ الشركة تقوم بدور الوسيط بين الأطراف المختلفة للمنظومة، حيث تتعامل مع أكثر من وزارة، موضحاً أنه تم مؤخراً دخول وزارة التموين إلى المنظومة من خلال مباحث التموين التى تراقب على المحطات، بالإضافة إلى جزء مهم من الوزارة وهو الضبائن، حيث تم ميكنة 80٪ من الخابز التى تحصل على السولار وأشار إلى أنّه تم تأمين الكارت الذكى من خلال الكوادر الفنية المصرية المتوافرة للمنظومة بأحدث برامج التأمين المتعارف عليها وأن تواجد هذا الفريق فى الشركة يتيح إمكانية تطوير أداء المنظومة بشكل دائم ومستمر بأحدث أساليب التأمين العالمية موضحاً أنه تم مراجعة عمليات التأمين من قبل العديد من الجهات الأمنية المتخصصة بالدولة، خاصة أن الشركة حاصلة على شهادات دولية متخصصة فى مجال تأمين البيانات وتأمين البطاقات.

وأكد حرص الشركة على إجراء اختبارات لقوة الاتصالات لجميع المحطات على مستوى الجمهورية من خلال الشبكات الثلاث العاملة فى مصر حال تعذر أو ضعف الاتصال من خلال الشبكات، حيث يتم الاتصال عبر الأقمار الصناعية، كما تم تصميم وتشغيل الكارت الذكى فى حالة الاتصال بين نقطة البيع والمنظومة online mode، وإتاحة عدد كاف من حركات تموين المركبات للكروت فى حال فقد الاتصال بين نقطة البيع والمنظومة offline mode، على أن تتم عمليات إرسال الحركات والبيانات الخاصة بالمنظومة بمجرد إعادة الاتصال مع المنظومة موضحاً أنّ هذه الآلية مكّنت الشركة من التغلب نهائياً على أى مشاكل خاصة بالاتصالات.

وأوضح سرحان أنّه تم اختبار هذه الأنظمة بمنطقة جنوب سيناء التى كثيراً ما يفقد الاتصال بها لأسباب أمنية واثبتت نجاحها وفاعليتها.

PRESS CLIPPING SHEET